قضايا أدبية

أضولفو باسكيز

البُنيَويّة وَالتاريخ

ترجمة : مصطفى المناوي

البنيوية والتاريخ

الطبعة الاولى ١٩٨١

أضولفو باسكيز

البُنيَويّة وَالتاريخ

ترجمة : مصطفى المناوي

دار الحداثة

دَارُ الحَدَاثة
للطبَاعَة وَالنشر وَالتوزيع ش.م.م.
لبنان - بيروت ص.ب ١٤/٥٦٣٦

دا

البنيوية والتاريخ

ميدان التفسير التاريخي :

يتأرجح مصطلح « تاريخ » بين عدد كبير من المعاني فليفي ستراوس يتحدث عن « التاريخ الذي يصنعه الناس دون معرفة به » ، وعن « تاريخ الناس مثلما يصنعونه ، عن معرفة به » ، ثم يتحدث ، في النهاية ، عن « التأويل الذي يقوم به الفيلسوف لتاريخ الناس ، أو عن تاريخ المؤرخين » (١) وهي معان نستطيع اليوم تلخيصها ـ علاوة على بعض المعاني الاخرى الممكن اضافتها اليها ـ في معنيين : التاريخ الواقعي الذي يصنعه الناس عن معرفة به أو عن غير معرفة ، والتاريخ الذي يصنعه الفلاسفة والمؤرخون ، عن وعي به ، كنظرية أو كتفسير لما تعاقب فعلا في الزمن . ان هذا التاريخ الواقعي ، ما أن يتم رفعه الى صعيد الفكر ، حتى لا يظل نفس التاريخ مثلما عاشه صانعوه انفسهم أو مثلما يعيشه اليوم ـ مثاليا واستعاديا ـ أولئك الذين يبحثون فيه عن دعائم ايديولوجية يسندون اليها حاضرهم . وككل نظرية تسعى لان تصبح علما ، يستطيع التاريخ بدوره أن يصبح علما فعليا ، لكن شريطة ان

يخرج من مجال المعيش والمرغوب فيه ، بعبارة أخرى ، شريطة ألا يظل في نطاق الايديولوجيا البحتة ·

هذا التصور للتاريخ لا يمكن له ان يظل ـ مثله في ذلك مثل كل معرفة حقيقيـــة ـ محصورا بدوره في محــض وصف للاحداث أو في مجرد تثبيت للوقـــائع ضمن خط من التعاقب الزمني · فالتاريخ الوصفي ، سجين ال « متى ؟ » ، لن يتجاوز نطاق الكرونولوجيا (: التسلسل التاريخي) رغم زخرفته لها· انكرونولوجيا التي لا زالت الى اليوم ، ومع انها كانت مهيمنة في التأريخ الماضي ، جد بعيدة عن عقلنة حدث ما وهي تثبتـه في الزمان · لكن : ما معنى الحديث عن عقلنة أحداث التاريخ الواقعي ؟ ان معنى ذلـــك هو موضعتهـــا لا في مجرد نظـــام كرونولوجي بالمعنى العادي للكلمة ، بـل في نظـــام كرونو ـ منطقي (زمني ـ منطقي)،في ترابط مثلث الاتجاه : بحاضرها، وماضيها ومستقبلها ·

وتبعا لذلك فأن علة وجود حدث ما تقتضي حضور معنى غير معزول (عن غيره من المعاني) · الا انه ليس كل تدخــــل للمعنى قادرا على الكشف عن عقلانية ذلـك الحدث · فهـــذه العقلانية لا يكشف عنها ، مثلا ، تصور لاهوتي للتاريخ ، تحصل الاحداث ـ تبعا له ـ بهدف تحقيق غاية ما · اذ يقتات التاريخ الحقيقي هنا على المعنى الذي يأتيه من خارجه · وسواء أتعلق الامر بالعناية السماوية التقليدية للقديس اوغسطين أو بوسويه أم بنسختها المعقلنة في فلسفة التاريخ عند هيغل ، فان التاريخ الواقعي يبدو خاضعا لغاية مفارقة للبشر ، كمـــا أن هؤلاء لا

يظلون صانعيه الحقيقيين بل ينقلبون الى وسائط أو أدوات تتحقق عبرها غاية فوق ـ انسانية · ولا تحصل الاحداث على معنى ما وتمتلك علة وجود الا حين يتم دمجها في سيرورة من التعاقب الزمني المحصور بغاية ما ، هكذا تستند العقلانية الى الغائية · وتختلط العقلانية التاريخية باللاهوت التاريخي ·

ولو أننا أحللنا الانسان محل الاله القديس أوغسطس أو روح هيغل ، ولو نظرنا الى التاريخ من حيث هو المسيرة الضرورية للانسان في الزمن نحو تحقيق غاية محايثة له (للتاريخ) (وهي الحرية والسعادة الانسانية أو وحدة وجود الانسان بماهيته) ، فانه من البديهي أننا سنقتطع ميدان موضوعنا ونثبته على أرض واقعية ، غير أن ذلك لا ينجم عنه وجود هذه الغاية النهائية أو هذا الغرض للتاريخ · وبذلك ، فاما أن الامر يتعلق بغاية اقترحها الناس على أنفسهم موضوعا نهائيا لاعمالهم ، وهو شيء تفنده الممارسة الابداعية (: البراكسيس) التاريخية غير القصدية للماضي ، واما أنه يتعلق بغاية قبلية تختفي خلف كل أعمالهم دون أن نستطيع الحاقها بفاعلية فوق ـ انسانية أو بالناس انفسهم · ان هذا التصور اللاهوتي أو القبلي للتاريخ ، والذي لم يتخلص منه تماما ماركس الشاب (تصور التاريخ كمسيرة للوجود الانساني نحو تحقيق وحدته بماهيته) ، ولم يبدأ في قطع علاقاته معه ، الا انطلاقا من الايديولوجية الالمانية ، ليجعل العقلانية متوقفة في وجودها على اللاهوت ·

واليوم أيضا ، فان كل تصور عن التاريخ يعرض هذا

الاخير كتحقق لغاية ما ، ويبحث في هذه عن العقلانية ، وتحديدا ، فانه بقدر ما يلتقي مع هذه العقلانية الراشدة للاهوت : يتخلى بدوره عن ارض التاريخ الواقعي . ومن الممكن أن يجادل البعض - مثلما يجادل فعلا كل تصور مثالي للتاريخ - قائلا ان الغايات تشكل جزءا من التاريخ حين يصنعه أناس ذوو وعي وارادة يضبطون ، تبعا لوعيهم وارادتهم ، أفعالهم مع مقاصدهم التي تخط وعيهم - من حيث هي سبق مثالي لافعالهم - الا أنه من هذا الواقع نفسه الذي لا يستطيع أحد نفيه - وبمجرد ما نضع الانسان مركزا ومحورا للتاريخ - لا ينجم أن الناس قد صنعوا تاريخهم دائما وهم على معرفة به ، اي كممارسة ابداعية جماعية قصدية . ومع أن الناس - رغما عن كل اتجاه يقول بالعناية السماوية اللاهوتية أو الفلسفية - هم صانعو التاريخ الحقيقيون ، فان هذا لا ينجم عنه أن التاريخ هو التحقق الواعي لغاياتهم . ونفس الشيء يمكن قوله حتى وان كان هؤلاء يتصورون أنفسهم في خدمة غاية معينة . والحقيقة هنا هي على العكس من ذلك تماما . فكل الافراد الذين تتكاثف جهودهم منتجة حدثا تاريخيا محددا قد قاموا باعمالهم عن وعي بها ، وهم بأعمالهم المقصودة هذه ، أي المطابقة لمقاصد او غايات ، قد أسهموا في انتاج الحدث التاريخي الموافق لها . الا ان هذا الاخير - بدلالته ومستتبعاته التاريخية - يتجاوز المشاريع الخاصة بانماط الوعي الفردية . لذلك لا يمكن لميدان التفسير التاريخي أن يكون هو ميدان مقاصد الناس ، لا لان بعض الاحداث لا تستلزم اي مقاصد من هذا

النوع فحسب،بل ولان النتائج لا تتطابق دائما مع ما كان الافراد يتطلعون اليه في البداية · ولذات السبب لا يمكن لميدان التفسير التاريخي أن يستند الى عالم الغايات ، بل الى عالم الافعال،أو الاحداث التي تتجلى فيها تلك كنتيجة ليست مبتغاة دائمـا أو مسعيا اليها ·

من هنا نرى أن البحث عن العقلانية الحقيقية ـ والمناقضة لكل لاهوت ـ للتاريخ الحقيقي يستتبع :

أ) استبعاد كل فاعل تاريخي مفارق ، أو فوق انساني ·
ب) الاعتراف بأن الناس هم صانعو التاريخ ·
ج) تحرير العقلانية من كل تبعية للاهوت ، سواء أكـــان مفارقا للانسان أو محايثا له (٢) ·

• تعدد التاريخ ووحدته :

حين فهمنا التاريخ على انه تاريخ اناس ذوي وعـــي وارادة ، وعلى انه،بذات الوقت،ممارسة ابداعية تاريخية غير قصدية، فاننا لم نبحث عن ميدان العقلانية التاريخية سوى في الاحداث المتلكة للمعنى ضمن سياق بشري محـــــدد · بعبارة اخرى ، رفضنا ،اولا،التفسير التجربي أو الوضعي الذي يظل محصورا في مملكة مفترضة من الاحداث المجردة التي لا تكشف عـــن عقلانيتها الا خارج كل معنى، كما رفضنا ، ايضا ،المحاولات الساعية الى اقامة ذلك التفسير لاهوتيا،رابطة الاحداث بغاية

نهائية ٠

لقد كانت الوضعية ، كما هو معروف ، رد فعل على الانشاءات التأملية التي اقامتها المثالية الالمانية الا انها انتهت من خلال تحمسها الصحيح لاقصاء كل بحث لاهوتي عن المعنى ـ الى تكريس المعنى ذاته ٠ فكان اللواء الذي رفعته ـ للاحداث ! ـ دعوة للبحث عن علة وجود هذه الاخيرة فيها هي ذاتها ، مدعية أن هذه العلة ممكن قراءتها فيها على المستوى المرئي الذي تتمظهر فيه ٠ هكذا اختلط العياني الواقعي بالعياني المفكر فيه الذي هو نتاج ، ونتيجة ، للفكر المجرد ٠ وبسبب هذا الاختلاط ، كان بمقدور مؤرخ مثل رانكه أن يقول ـ دون تهكم ـ ان الامر كان يدور حول « حكاية الاشياء مثلما وقعت » ٠ فهنا، بعيدا عن الاشارة الى الصعوبات ، والى خصوصيات الوعي التاريخي الذي عليه أن يبدأ بدوره ـ مثله في ذلك مثل أي وعي آخر ـ بالبناءات التجريدية ، لم تعمل الوضعية الا على اخفاء المشكلة الحقيقية ٠ وفعلا ، لا يكفي النظر الى الاحداث في مستواها المرئي الذي تتمظهر فيه لكي تكشف عن معناها ، فهذا المعنى لا يمكن أن ينكشف هنا لانه ليس بالمكان الذي تقع فيه الاحداث حقا ٠ ان الحدث التاريخي كحدث عار ، منكشف من تلقاء ذاته ، غير موجود ٠ وفهمه يعني موضعته بعيدا جدا عن ظاهره ودمجه في كلية يشكل جزءا منها مع أحداث أخرى كعناصر مترابطة يعتمد بعضها على بعض بشكل متبادل٠على هذا النحو ، اذا كانت الاحداث التاريخية لا تتجلى من خلال ظاهرها فان الوعي بها لا يمكن أن يتم في هذا المستوى الظاهر،

المنكشف من تلقاء ذاته ـ مثلما تعتقد الوضعية ذلك ـ ،وبعبارة واحدة يمكن القول ان الحدث الحقيقي لا يمكـن أن ينكشف الا ضمن « كل » لا وجود للحدث خارجه بمعنى الكلمة · وبالتالي فان الاحداث لا تنكشف من مجرد النظر اليهـا ، لسبب بسيط هو أنها لا توجد على مستوى هذا الظاهر المرئي ·

بين هذا الظاهر (الـــحدث المرئي) وجوهره (الحدث التاريخي الفعلي) يوجد تفرع ثنائي حقيقي يغطي الطرف الاول منه على الثاني · بذلك فان المعرفة التاريخية ـ مثلها في ذلـك مثل كل معرفة حقيقية ـ تستتبع قطيعة ما مع الظاهر وابتعادا عن الواقعي · والتجريدات هي المعالم التي تسجل هذا الابتعاد الذي ينتشر الى حد يزيل كل علم تصنيف تجريبي · ان النزعـة التجربية ـ مثلما هو معروف ـ تخلط الموضوع الواقعي الذي يوجد في استقلال عن المعرفة ، بموضوع المعرفه الذي يتـــم انشاؤه ضمن السيرورة المدركة (بكسر الراء) ذاتها ،والمعرفة العلمية ـ بما فيها المعرفة التاريخية ـ تزعـــم بالتأكيد أنهـا أحاطت بالواقعي ، الا اننا لا نتملك الواقع مـن مجرد اعـادة انتاجنا لظاهره ، بل نتملكه حين ننشيء عنه تصورا بواسطـة نشاط الفكر المجرد · ان معرفـــة الثورة الفرنسيـة تقتضي الانتقال من الواقعي ، من العياني ، كما قال ماركس ، الـــى تصوره (العياني المفكر فيه) · وهي خطوة لا نستطيع القيـام بها ما لم ننشيء موضوعا جديدا يتميز عن الموضوع الواقعي · والشرط الاول للقيام بهذا الانشاء هو الابتعاد تماما عن الظاهر، وتجاوز الوصف أو التعداد الكرونولوجي المجردين·ان التاريخ

من حيث هو علم لا يختلف ـ في هذا ـ عن علوم اخرى ، ومثل هذه العلوم عليه ان يتخلى عن التجريبية المعرض لها ، لا اكثر من تلك العلوم ، بل اقل منها ايضا ·

ان التجريبية ترتدي في التاريخ ذلك الشكل الخاص الذي ندعوه بالتاريخانية · اذ من الممكن الحديث عن التاريخانية حين تتمظهر الاحداث التاريخية ، المصفوفة في نظام من التعاقب الزمني ، كتغيرات او تقلبات او تحولات ، دون الشروع ، من جهة ثانية ، في الكشف عن علة وجود هذه التغيرات او التحولات ، ان التاريخ هو ، بالتأكيد ، تغير وتحول وتعاقب للاحداث في الزمان ، لكن : اذا لم نكن نريد البقاء على صعيد النزعة التجريبية التاريخية فان علينا ايجاد علة التغير ، علة الانتقال من حدث الى آخر ، الشيء الذي يستلزم،بدوره،وعيا بالشيء الذي يتغير ·

ان التاريخ يظهر امامنا منذ البداية كتعدد (من المجتمعات والمؤسسات والوقائع) في الزمان· وهذه المجتمعات او المؤسسات تعرف استقرارا او ثباتا ما في حالة تاريخية معينة ؛ عليه بالتأكيد تستند الممارسة الابداعية الجماعية البشرية ، ونتائج او منتوجات نشاط الناس الثابتة نسبيا · الا ان ما يحتفظ به المؤرخ من هذه النتاجات ، وهي تنتشر في الزمان ، هو بالضبط طابعها النسبي الذي تكون بفضله تشكيلة تاريخية ومحددة تاريخيا · ان تعددها هو علامة على نسبيتها ، اي انه علامة على استقرار مؤقت ، ما دامت هناك سلسلة من القوى والتناقضات تتآمر عليه من داخله · الا ان المؤرخ لا

يكتفي ببسط هذا التعدد امامنا كسلسلة من الوحدات المنغلق كل منها على ذاته والمتجاورة في خط تعاقبي · فهو لا يجد نفسه أمام تعدد من الوحدات المتنافرة والمنغلقة على ذاتها ، والتي لا قوام لها الا في علاقة مع « قبل » ما ، و « بعد » ما · وان الامر لا يدور فقط حول تسجيل أن كل وحدة توجد بقانونها الخاص في أزمنة مختلفة ، بل وحول وضعها جميعا في نوع من العلاقة الضرورية من خلال هذا التعدد الزمني · ومن ثم فان المشكلة التي تظهر بفضلها المجتمعات والمؤسسات وتبقى بفضلها مستقرة نسبيا ، ثم بها ينهار هذا الاستقرار في النهاية، هي مشكلة حيوية بالنسبة للمؤرخ · وبعبارات وجيزة نقول ، ان التعدد في الزمن يتطلب ، بدوره ، البحث عن وحدة هي غير تلك المتعلقة بمجرد تعاقب زمني · الا أنه ، لاجل ربط وسط وباللاحق عليه ، قد يكون من الضروري أن نتخلى عن مستواه المرئي وننتقل الى المستوى الذي يوجد فيه حقا ·

* الالسنية البنيوية : اللغة كنسق

اذا كانت الاحداث لا توجد معزولة عن بعضها البعض ، بل ضمن كلية تندمج فيها جميعها كنسق من العناصر والعلاقات والصلات ، فان على تفسيرها أن يتم على مستوى الكل الذي تشكل جزءا منه (النسق أو البنية) · هذا هو ما جعل البنيوية في صدام مع كل نزعة ذرية · ففي حين ترى النزعة الذرية الى الاحداث كعناصر معزولة او تنظر الى الكلية التي تشكل تلك

جزءا منها كجمع من الوحدات المتجانسة أو كتجميع لوحدات منغلقة على ذواتها ، تقف البنيوية ، قبل كل شيء ، عند العلاقات والصلات التي تجعل العناصر ممتلكة لقيمة أو لمعنى لا ينبعان من ذاتها بل من موقعها ـ كعناصر مترابطة ومتعلق بعضها ببعض ـ ضمن كلية ما ٠ بذلك يتمظهر الحدث في مستوى يفلت من التجربية أو الوضعية ، وتصير علة وجوده في مستوى الكلية التي يندمج فيها ٠ فالاطروحة الاساسية للبنيوية ـ في مواجهة كل نزعة ذرية أو تجربية تاريخية ـ هي، اذن ، تلك القائلة بأن ما من حدث فعلي الا ويفترض بنية ما ٠ وان علة وجوده ـ ان صح التعبير ـ بنيوية ، فهي علة وجود عنصر مترابط ضمن مجموعة ثابتة أو ثابتة نسبيا ، أي ، غير خاضعة لتغير كيفي جذري ٠

ليس من قبيل الصدفة ان الابحاث البنيوية التي تنتشر اليوم أكثر في المعرفة العلمية ـ الاجتماعية قد صنعت أولى أسلحتها في الالسنية ، وليس صدفة أنها أظهرت بعد ذلك قوتها في الانتروبولوجيا الاجتماعية بدراسة المجتمعات القديمة أو الانسقة الثابتة التي تخلفت عنها (من قرابة أو فكر) ، وأنها لم تحاول الا لاحقا الظهور في ميدان التاريخ ، على الصعيد البرنامجي وعلى صعيد الانجازات الفعلية ٠ لكنه بامكاننا أن نتساءل قبل الشروع في فحص العلاقات الحقيقية بين التاريخ والبنية : هل من الممكن الحديث عن تفسير بنيوي للتاريخ ما دامت مادته القاعدية ليس المجتمعات التامة.المتنوعة والمتجاورة في الزمان ، بل تغيرها ، تطورها ، وتحولها أو انتقالها من

الواحد الى الاخر ؟ هل بالامكان العبور من تفسير لبنية تامة ، ثابتة ، الى تحولها لغيرها من البنى ، بواسطة تحليل لتغيراتها الداخلية ؟ بعبارات وجيزة : الى اي حد نستوعب البنيوية التاريخ ، أو بالاحرى ، الى أي حد يتم استيعاب هذا الاخير من طرفها ؟ هذا هو لب المسألة ·

ومن الضروري ، لاجل الاجابة على هذه المسألة ، ان نتابع في البداية تقلباتها ، وان بصورة موجزة ، في ميدان يلعب فيه التاريخ ـ على عكس ما تعتقده الالسنية التاريخية ـ دورا ثانويا · لقد أبرز فرديناند دي سوسير فعلا في دروسه عن الالسنية العامة (٣) هامشية التاريخ هذه في نقيضته عن التزامن (السانكروني) والتعاقب (الدياكروني). اللذين يكونان نمطين ـ لا يمكن اختزالهما ـ للنظر الى الظواهر الالسنية في تطابق مع اقترانها (التزامن) أو مع تعاقبها في الزمان (التعاقب) · في الحالة الاولى يجري الاهتمام بالعلاقات بين الظواهر المعطاة مع استبعاد كل فكرة عن التغير أو التطور (اللغة كنسق ثابت تتحدد فيه حدود متعايشة مع بعضها البعض) ، وفي الثانية تدرس التحولات التي لا تمس بالنسق· ولم يقف سوسير عند حد تمييز هذا المستوى عن ذاك مع القول باولوية التزامن على التعاقب ، بل انه مضى الى نفي امكان وجود علاقة ما بين الواحد والاخر · « ليس لـ « الظاهرة » التزامنية أي شيء مشترك مع التعاقبية ، فالاولى علاقة بين عناصر متواقتة ، والثانية احلال لعنصر محل آخر خلال الزمن، اي تعاقب » (٤) ان التعاقبي ، بعبارة أدق : التاريخي ، هو من

طبيعته لا بنيوي ، انه ما يوجد على هامش النسق ·

لقد توبع هذا التوجه العام للالسنية ـ الذي عبـر عنه سوسير بفظاظة ، ثم جرى تلطيفه فيما بعد بتخفيف التعـارض بين التعاقب والتزامن ـ ، في جوانبـه الاساسية ، وباستقلال عن فروقات مهمة في ميدان آخر ، من طرف المدارس الالسنيـة اللاحقة التي تربطها علاقة قرابة بالبنيوية : المدرسـة المسماة بمدرسة براغ الفونولوجية ، التي كان تروبتسكوي ورومـان جاكوبسون ممثليهـا الرئيسييـن ، والمدرسـة اللسانيـة (الغلوسيماتيك) التي يمثلها خاصة الدانماركي يامسليف(٥) ان المنهج الفونولوجي (القائم على دراسة الاصوات وظيفيا) ينظر الى النسق اللفظي للغة ما على أنه كل متماسك ترتبـط اجزاؤه بعلاقة متبادلة ، بحـيث ان التحـولات اللفظية هي تحولات للنسق · لذلك ، في حين ظلت الالسنية التقليدية تحاول تفسير عنصر ما (حرف علة ، أو آخر كلمة مـا ، أو تركيبا منطقيا ···· الخ) من الوجهة التاريخية ، دون النظر الى أنه يشكل جزءا من نسق ، فان المدرسـة الفونولوجية تـرى أن تحولات عنصر ما هي ذات طابع بنيوي · من هنا تأتي أولوية الدراسة التزامنية على الدراسـة التاريخية ، مـا دام على التحليل البنيوي أن يسبق تحليل التحولات التاريخية ، أي تلك التحولات التي مر بها النسق خلال الزمان·لقد حاول يامسليف تشييد السنية محايثة ، تطرح جانبا كل الفرضيات الآتية مـن خارج اللغة ، وتؤسس هذه المحايثـة في مبدأينللبحث هما : مبدأ الكلية أو البنية ومبدأ الاستقلال · مقيما بذلك تفرعا،ثنائيا

شبيها بتفرع سوسير الثنائي ، الـى **سيرورة ونسـق** ، كـل سيرورة يطابقها نسق ، ولا يمكن تحليل السيرورة ما لم تختزل الى النسق الكامن خلفها ، وكل سيرورة تتكون بدورها مـن عدد محدود من العناصر تظهر دوما في تركيبات شتى ٠وينبغي اختزال **المتغيرات** الكثيرة الى حد لا نهائي ـ بالنسبة لمـا يهم المحتوى كما بالنسبة لما يهم التعبير ، وهو التفريق الرئيسـي للنظرية **الغلوسيماتيكية** ـ ، بواسطة التحليل المذكور الى عدد محدود من **الثوابت** وامام انشغال الالسنية التقليدية بمقارنـة اللغات من الناحية التكوينية ، الشيء الذي وضع الالسنية في مستوى خارج اللغة أو مفارقا لها (ما قبل التاريخ ، التاريخ، التاريخ الثقافي ٠٠٠ الخ) ، تطرح **الغلوسيماتيك** على نفسها قبل كل شيء مهمة تحديد جوهر اللغة من حيث هو بنية محايثة لها (للغة) ٠ زاعمة ، على هذا النحو ، أنها تذهب بالالسنية البنيوية السوسيرية حتى آخر مستتبعاتها ٠

وبامكاننا الآن تلخيص التوجه العام للالسنية البنيوية،ذهابا من سوسير الى يامسليف ، مرورا بمدرسة براغ الفونولوجية ، في :

أ) ادخال مفهوم النسق (حيث تكف الحدود عن أن تظل كيانات معزولة ، ويتم النظر اليها كعناصر مترابطة لكل مبنين ـ بفتح الياء ـ) ٠

ب) التمييز بين التزامن والتعاقب ، الذي يعبر سوسير

عنه في نقيضه ، في حين تعرضه المدرستان الالسنيتان البنيويتان اللاحقتان ، وفي ذات الوقت ، كاولوية للتزامن على التعاقب ·

ج) الانتقال من المستوى القصدي للافراد الناطقين الى المستوى القصدي الذي تهيمن عليه قوانين النسق ، فعقلانية النسق الالسني هي عقلانية غير قصدية ·

د) التحليل التزامني (البنيوي أو المحايث) للظواهر مهمة خاصة بالالسنية ، وبالتالي فان له الاسبقية على الدراسة التعاقبية (التكوينية أو التاريخية) ، وعليه أن يسبق هذه مثلما عليه ان يسبق تحليل التأثيرات الخارجية التي يمكن أن تمر بها الظواهر المذكورة ·

* هل بالامكان تحليل التاريخ بنيويا ؟

ان النجاحات الاكيدة التي حققتها الالسنية البنيوية من خلال فهمها للغة كنسق ـ هذا الفهم الذي يقف في تضاد مع تحديدات الالسنية السابقة عليها ، التي ارتهنت ، دون جدوى ، وبسبب جهلها للطبيعة البنيوية للغة ، بتحليل التغيرات ، وتطورها والتجديدات التي تطرأ عليها ـ سرعان ما أثارت اهتمام الاختصاصيين في علوم اجتماعية أخرى وتحمسهم لتوسيع أو نقل منهجها الى ميدان هذه العلوم · وكان أول علم يستفيد منه هو الانتروبولوجيا ، خاصة مع أعمال ليفي ستراوس · ففي محيط من الظواهر ـ هو محيط العلاقات

الاولية للقرابة ـ التي بدت متميزة بعرضيتها وعدم تماسكها واعتباطيتها ، اكتشف ليفي ستراوس علاقات ضرورية وسيرا منتظما (٦) . ولحسن الحظ ، فـان أخـذ التحليل الالسني كنموذج ، وخاصة تحليل مدرسة براغ الفونولوجية ، واعتبار مناهجها نقطة انطـلاق للعلوم الاجتماعية (٧) ، قـد وضع التحليل البنيوي مـوضع اختبـار في ميدان الانتروبولوجيا . فاتسع هذا التحليل من علاقات القرابة ليشمل أنسقة ميثولوجية (اساطيرية) أخرى للفكر (أل « فكر المتوحش ») الخ (٨) .

وفي هذه الحالات جميعها نجدنـا أمـام الخطوط الجوهرية للتحليل البنيوي المستقدمة من الالسنية : مفهوم النسق ، أولوية التزامني علـى التعاقبي ، الطابـع اللاواعي أو غير المقصود للظواهر من حيث هي عناصر للنسق ، وأسبقية التحليل البنيوي على التحليل التكويني أو التـاريخي . أكيد أن ليفي ستراوس يرفض التفريع الثنائي السوسيري الى تعاقب وتزامن ، بـل انه يشير الى تبعية التعاقبي للتزامني ، بحيث لا يصبح الاول ذا دلالة الا في ارتباطه مـع الثاني والعكس غير صحيح . ان المعنى هو حقا الى جانب التزامن ، لذلك فحين ننظر الى علاقته بالتعاقب كعلاقة بين بنية وواقعة ، فان هـذه الاخيـرة تبـدو ، وبوجه خاص ، كاضطراب أو كتهديد للنسق . وهنا أيضا فان العقل يجد نفسه في مستوى لا واع وغير مقصود . ان التحليل البنيوي يكشف عن موضوع عقلي ، عقلانيته مستقلة عن وعي الانسان وارادته ، مثلما ان اللغة « علة انسانية لها عللها التي لا يعرفها الانسان » (٩) .

لحد الان ، لم نر سوى اسهام البنيوية في مجال الظواهر الاجتماعية الثابتة : اللغة ، القرابة ، الاساطير ، الفكر ... الخ · وهي دراسات تتم على الصعيد التزامني خاصة ، حيث يغض النظر لا عن التأثيرات الخارجية فحسب ، بل وعن سيرورة تكوين تلك الظواهر أيضا ، وعن تطورها وتحولها · ومحل الوقائع والسيرورات والتقلبات ، توضع عناصر مترابطة، علاقة للعلاقات وعقدا من العلاقات في نسق · والواقع أن التعاقبي كلما كان المجال الذي تتمظهر فيه هذه النتائج أكثر تزامنية · وتحتل الالسنية بالنسبة لهذا التحليل مكانا استثنائيا ، الا أن هذه الاستثنائية تأتيها خاصة من موضوعها المنطرح من تلقاء يختفي تماما خلف أولوية التزامني هذه · ومن تعايش للظواهر في زمان معين ، لا نحصل حقا سوى عن وجودها البنيوي خارج الزمان ·

ان تحليلا بنيويا من هذا النمط يعطي نتائج أكثر اكتمالا ذاته أمام التحليل التزامني ، الشيء الذي استطاعت الالسنية البنيوية بفضله تعليل ما كان يسعى (بضم الياء) عبثا لتفسيره بمناهج تاريخية · وما يماثل هذا – وان بدرجة أدنى – حصل في ميدان الانتروبولوجيا المسماة بنيوية ، تلك التي أعطى تطبيق المنهج المذكور فيها أيضا نتائج مهمة · فالتغيير والتاريخ لا يلعبان أي دور مهم في الظواهر المحللة – خاصة ما تعلق منها بنسق القرابة – · والواقع أن بالامكان تحليل النسق دون أن نأخذ كثيرا بعين الاعتبار التحولات التي يمر بها ، أي أن تحليله يتم وهو في وضعيته الحالية ، باقصاء كل

تحولاته السابقة أو تلـك التي يمكن أن يثيرها بفعل تغيراتـــه الداخلية،على أساس ان هذه التحولات لا يمكن ابرازها انطلاقا من وجهة نظر بنيوية · ان التزامني هــو ما يثير انتباهنا قبل كل شيء ، أما التعاقبي فهو هنا عامل مشوش · وفعلا ، فطالما ظل التزامني مهيمنا حقا ، مثلما يهيمن في اللغــة ، أي طالمـــا درسنا مجتمعات ، أو أنسقة ضمن هذه المجتمعات ، تتكرر ولا تتطور ، فان التحليل البنيوي وقد تخلص من ضرورة الانشغال بالتحولات (أو « الاضطرابات ») يظهر مصداقيته · وبعبارة أخرى فان الانتروبولوجيا البنيويـــة تزداد رسوخا كلما مكنها موضوعها من توسيع أو نقل المنهج الذي أظهر شدة خصوبتــه في الالسنية ، كتحليل للانساق التزامنية · انها ـ ولنعذر على هذا التشبيه ـ مصارعة لثور واقف في مكانه·من هنا مميزاتها وحدودها في نفس الوقت ·

وفعلا ، فحين يتعلق الامر بموضوع ثابت ، بالامكان غض النظر عن تحولاته ـ أي بموضوع لا يتحول في ذاته ولا يولـــد تحولات جديدة ، ببنية « تزامنية » لا تتطور ـ ، فان البنيوية ، مثلما طبقت خاصة من طرف الالسنيين المذكورين أعلاه ومـــن طرف ليفي ستراوس ، تظهر ، من حيث هي منهج للبحث ، مزايا لا يمكن انكارها · غير أنـــه اذا كـــان تطبيقها ممكنا عـــلى المجموعات الثابتة فحسب ، لا عـــلى الموضوعـــات المتغيرة والمتنوعـــة في الزمـــان ، واذا ظـلت مقتصرة عـلى تحليل الموضوعات التي يمكن غض النظر فيها عـــن الزمن ، وعـــن السيرورات والوقائع ، فان التاريخ يبقى خارج نطاق اهتمامها

كلية · وبتحديد أكثر ، فان ثمة من الناحية المبدئية تعارض جذري ـ لا يمكن اختزاله ـ بين تحليل البنى والتاريخ · والحال أن هذا التعارض الجذري لا يمكن القبول به الا اذا اتخذ التناقض بين التزامن والتعاقب أساسا له ، ذلك التناقض الذي لم يسلم به في الحقيقة غير سوسير ، دون أن يتبعه في ذلك لا الالسنية البنيوية اللاحقة ولا حتى ليفي ستراوس ، الذين ظهروا ، في فرص عديدة مضادين لتعارض جذري مماثل · أكيد أن نقيضة من هذا النوع نقود ، ضرورة ، الى تجاهل التاريخ واقصائه ، وبذلك تظل البنيوية في وضع مضطرب شبيه بوضع مصارع الثيران ذاك الذي يحاول ـ متجاهلا وثبات الثور وتنقلاته ـ الاكتفاء بمصارعة ثور واقف ·

ان التحليل البنيوي لا يمكن له تجاهل التاريخ الواقعي ، اذ اننا لا نجد أنفسنا أمام انساق ثابتة فقط ، ولا أمام وقائع تندمج نسبيا في بنية اجتماعية ، بل أمام مجتمعات تتحول خلال الزمن ، أمام بنيات اجتماعية خاضعة للتغير والتطور ، تظهر ، تتطور ، ثم تختفي ، أي أنه ليس ثمة تزامن فقط بل هناك تعاقب أيضا : اذا استعملنا المصطلحات التي سبق القبول بها · الا أنه ليس يكفي القبول بوجود هذين المجالين للواقع ، بل ينبغي القبول بالعلاقة المتبادلة بينهما أيضا · وان الامر يدور حول رؤية ما اذا كان التعاقبي شيئا خارجا عن ذات النسق أم واقعا داخله ، وما اذا كان بمقدورنا ان نتجاهل دائما التحولات الداخلية لهذا الاخير أو أن نختزلها الى مجرد اضطرابات · كما علينا أن نحدد ما اذا كان البنيوي يتجلى فقط على مستوى

التزامن ، وما اذا كان التعاقبي لا يقع ضمن البنية نفسها ·

واجمالا ، فان الامر يدور حول رؤية ما اذا كان التزامني تاريخيا أيضا ، من حيث أن كل بنية هي ، بدورها نتاج ونتيجة ·

هكذا اذن ، اذا قبلنا بثبات نسق ما ثباتا نسبيا ، وبأنه من الممكن اهمال تحولاته ـ في اطار أو حد معين ـ ما دامت لا تؤثر عليه بنيويا ـ أي في جوهره أو كيفه ـ ، فاننا لا نستطيع نفي أن النسق ، من حيث هو نتاج تاريخي ، يمتلك أصلا ما ، وانه يستقر ويتطور ثم يتحول في النهاية · والحال أن هذا هو ما يشكل بالضبط مادة التاريخ ·

هل بالامكان ، اذن ، انجاز تحليل بنيوي للتاريخ ؟ لنكتف الآن بتسجيل أن البنيوية التي أقامت تعارضا بين التزامن والتعاقب هي وحدها التي تسد أمامنا المنفذ الى ذات التاريخ · والحال انه اذا كان النسق غير متغير بل ثابتا نسبيا ، فمن الممكن انجاز تحليل لتعدد وتعاقب وتحول المجتمعات في الزمان بمصطلحات بنيوية ، لكن شريطة أن تدرس هذه المجتمعات لا كتشكيلات تاريخية متغيرة فحسب ، بل بالبحث ، أيضا ، عن العلة البنيوية لتغيراتها وتحولاتها · وعليه ، فان البنيوية لا يمكن تطبيقها على التاريخ الا اذا جرى البحث عن العوامل التي تحتم أن يظهر مجتمع ما ويستقر ثم يفقد استقراره ويتحول الى آخر ، ضمن بنية هذا المجتمع ذاتها ·

* التدمير البنيوي للتاريخ :

بعد أن حالف الحظ تطبيق المنهج البنيوي في الانتروبولوجيا ، اقترح ليفي ستراوس فكرة « تاريخ بنيوي » يفسر تحولات المجتمعات بمصطلحات بنيوية (١٠) وللاسباب التي سنراها فيما يلي ، فان هذا التاريخ يقف في تعارض متعمد مع التاريخ الذي اعتاد صنعه المؤرخون ٠ ان التاريخ بالنسبة لليفي ستراوس هو تطور مفاجيء ، من جهة ٠ وهو « تحولات بنيوية محدودة العدد » من جهة ثانية ٠ انه شبيه بالمشكال حيث « تعطي تركيبات العناصر المتماثلة دائما نتائج جديدة » (١١) ٠

لكن ، ما الذي يفسر لنا التطور بالضبط ، أي ما الذي يفسر لنا تحولات المجتمعات ؟ ان ليفي ستراوس يجيب قائلا ان « التحولات التعاقبية » للمجتمع ينبغي البحث عنها في نمط العلاقة الذي تقيمه مختلف الانساق المشكلة له مع بعضها البعض (١٢) ٠ فالمجتمع يتكون من سلسلة من الانساق: اللغة، قواعد الزواج ، نسق القرابة ، العلاقات الاقتصادية ، الفن ، العلم والدين٠ وهي مجموعة من الانساق أو المستويات البنيوية التي ترتبط فيما بينها لا كحدود متماثلة بل كحدود متعادلة ، أي حدودا لا يهيمن الواحد منها على الآخر أو على الكل٠وان العلاقة التي تربط بين هذه الانساق المتنافرة هي علاقة تعبير : فالانظمة البنيوية « يعبر بعضها عن بعض ، وبذلك نحصل على تعبير مشترك لمختلف الانساق دون أن تكون بينها صلة وثيقة،

ما دام من المتعذر ايجاد مستوى بنيوي بامكانه التعبير عن مستوى آخر تعبيرا صحيحا أو مطابقا . وفي هذا اللاتوافق الداخلي للنسق الاجتماعي ، الذي يمتلك طابعا محايثا ، من الناحية المبدئية ، انما ينبغي البحث عن تفسير لماذا لا يمكن للمجتمع أن يظل مستقرا وما هي عوامل تحوله(١٣).فالمجتمع يجد ذاته مرغما على الرد باقامة توازنه،ولهذا يقوم بسلسلة من الانعطافات والالتواءات والاندماجات بين مختلف المستويات البنيوية ، وكأنه يسعى بذلك الى تصحيح لاتطابقاته الخاصة به . لكن ، بما أن هذه الاخيرة تمتلك طابعا مبدئيا يتعذر بفضله على مختلف أنساق مجتمع ما أن يعبر بعضها عن بعض بصيغة تامة ، فان عوامل التغير واللاتوازن الداخلية (الـ «تحولات التعاقبية») بدورها،يتعذر اقتلاعها من مكانها»(١٤).

بهذا التصور للمجتمع كمجموعة مبنينة (بفتح الباء) لمستويات نسقية مختلفة ، شدد ليفي ستراوس على أهمية الصعيد التزامني ما دام « النسق يتجلى في تزامنيته » ، الا أنه أظهر في ذات الوقت أن المجتمع لا يمكن النظر اليه من هذا الصعيد فقط ما دام خاضعا مبدئيا لـ « تحولات تعاقبية » دائبه . لكن ، مع ذلك ، فان هذا التصور لا يوضح لنا السيرورة من حيث هي انتقال أو تحول من مجتمع لآخر . انه يفسر التحول الداخلي لمجتمع معين ، بيد انه لا يكشف اية علاقة مقصودة بين مجتمع يتطور هو (أ) ، سابق على آخر هو (ب) الذي يبرز منه كتشكيلة تاريخية . هذه العلاقة ــ ماخوذة كعلاقة ضرورية وموضوعية

ـ ينبغي أن تكون تكوينية · والحـال ان المجتمعات ، بالنسبة لليفي ستراوس ، تتراص ، بتعددهـا ، في خـط من التعاقب الزمني ، لكن دون أن توجد بينها علاقة ضرورية ما · هذه هي وجهة النظر التي تميز الاثنولوجي عـن المـؤرخ ، أو تميز ـ بالاحرى ـ التاريخ « البنيوي » عن التاريخ الذي اعتاد صنعه المؤرخون : ليس ثمة أية علاقة تكوينية أو استمرارية تسمـح بتفسير الانتقال من مجتمع الى آخـر · ومـا التاريخ سوى سلسلة من الوحدات البعيدة فيما بينها عن أية صلة تكوينية · لذلك ليست هناك وحدات تكوينية تمكننا من تفسير « التحولات التعاقبية »، لا من حيث هي تغيرات داخلية فحسب ، ملازمـة لمجتمعين مختلفين (أ و ب) ، بل ومن حيث هي تعديلات بنيوية في (أ) تحدد تكوين (ب) · غير أنه اذا لم تكـن هنـاك وحدة تكوينية فان التاريخ سيتقلص الى مجرد تعاقب زمني لبنيات لا تربطها فيما بينها أية علاقة ضرورية · ومن ثم سوف لا يمكـن الحديث الا عن تجميع لتواريخ متقطعة ، ويصبح الكلام عـن تاريخ كوني عديم المعنى · يقول ليفي ستراوس : «ليس التاريخ الذي يزعم الكونية سـوى تجميع لبعـض التواريخ المحلية ، الثغرات الموجودة ضمنها (وفيما بينها) أكثر عددا من أجزائها المتلئة » (١٥) · وهنا يمكن لنا نحن ان نضيف ، أنه اذا لـم تكن العلاقات بين مختلف المجتمعات المتعاقبة في الزمان أكثر من علاقة تجميع ، فانه لا توجد بينها أية علاقة تاريخية حقا ·

فبمجرد ما نقصي العلاقة بين التواريـخ الخاصة ـ او المحلية ، بتعبير ليفي ستراوس ـ حتى لا يعود بمقدورنا انجاز

هذه العلاقة التاريخية · وبمجرد مـا تحقق كـل المجتمعات شروط أمكان كونية ، بفضل التمفصل المتنوع لمختلف الانساق، تحل وحدة صورية محل الوحدة التكوينية التي تضمن العلاقة التاريخية حقا · فلا يتميز مجتمع عن آخر في الزمان الا مـن حيث تحيينه،بصيغة محددة،لترتيب«ثوابت»كل نسق اجتماعي· وبالتالي فليست هناك استمرارية او وحدة تاريخيـة (١٦)· الامر الذي لا يهتم به سوى المؤرخين حين يموضعون الاحداث ضمن منظور معين · يقول ليفي ستراوس : « ليس التاريخ قط هو التاريخ ، وانما هو التاريخ ـ لغاية » · وبذلك يتم ترسيـخ التاريخ (أي ذاك الذي اعتاد المؤرخون صنعه) في الذاتية · ومحل الانقطاع الواقعي يضع المؤرخ استمرار يقيمه من ذاتـه بين وضع وآخر · بهـذا يختلف التاريـخ ، جوهريا ، عن الاثنولوجيا التي تنظر الى المجتمعات البشريـة المنتشرة في الزمان كنسق انقطاعي (١٧) · ان الاثنولوجيا ، على خلاف التاريخ ، تلقي بمرساتها في الموضوعية ، ومن ثم فهي ليسـت « ايديولوجية » ·

غير أن هذا الفصل الجذري غير مؤسس بشكل مرض · اذ ما السبب،في الواقع ، لان يظل الانثروبولوجي والاثنولوجي ـ وهما ينتميان أيضا الى عصرهمـا ـ أثنـاء تأملهما في الموضوع الخاص ببحثهما بعيدين عن الذاتية؟وما الذي يضمن لنا أنهما لم يدخلا أيضا أحكامهما القيمية ـ أثناء فحصهمـا لهذه البنى التزامنية،المنقطعة ـ ، وأفكار المجتمع الذي ينتميان اليه ، الخ ؟ ولماذا يعتبر الخروج من بعد الزمان كافيا للافلات

تماما من كل منظور ايديولوجي ؟

هذا ، علاوة على أن تدمير التاريخ ، من حيث هو تاريخ كلي ـ الامر الـذي يسلم به ليـفي ستراوس ـ ، أي تقليص التاريخ الى مجرد سلسلة من التواريخ المحلية ، المنقطعـة ، يفترض أيضا منظورا ما ، ومقوما ايديولوجيا ما ، لا يستطيع المؤرخ البنيوي الافلات منه مثلما لا ينفلت منه نهائيا أي علـم اجتماعي ، بما في ذلك الانثروبولوجيا والاثنولوجيا بطبيعـة الحال ٠ غير ان هناك منظورا ومنظورا ومن ثم فان المشكلة هي مشكلة تحديد أي منها يفتح أو يغلق ، في لحظة محددة ، المنفذ المؤدي الى الحقيقة ٠ ان المنظور السالف يقود الى استحالـة المعرفة التاريخية ، وهو يصل الى ذلك من خلال اعلانه «عجز الفكر عن رسم خطاطـة للتأويـل انطلاقـا مـن وقائـع متغايره » (١٨) ٠

ماذا يتبقى من التاريخ اذن ؟ رغـم اهتمـام البنيوية بالتغيرات الداخلية لبنية ما ، وتصورها لهذه الاخيرة كبنيـة خاصة ، محلية أو منقطعة ، أي دون وضعها في علاقة ضرورية ـ تكوينية ـ مع تغيرات البنية الاجتماعية ـ رغـم ذلـك فان البنيوية لا تستطيع امتلاك تصور بنيوي حقا عن التاريـخ ٠ لا يمكن أن يوجد تاريخ حيث لا وجود لعلاقـات تاريخية ، اذ لا يمكن القبول بالانقاض المتبقية كتـاريخ حقيقي بعـد أن تم تدمير هذا التاريخ : أي تجاور البنى في الزمان الذي يزعـم دراسته « تاريخ بنيوي » ما ٠

وهنا يظهر انمحاق التعارض الجذري بيـن البنيويـة

والتاريخ الذي أشرنا اليه سابقا · فهـــل حقيقـــي ، اذن ، أن البنيوية لا تستطيع الانتصار سوى في مجال التزامن ، اي في مجال المجموعات الثابتة ، في حين أنهــــا تعجز عــن ذلك في مجال التحولات التعاقبية الخاصة بالتاريخ ؟

وتبعا لما نراه ، فليس هناك تضاد ، من الناحية المبدئية، بين البنيوية والتاريخ · اذ من الممكـــن ، بل من الضروري ، تفسير الانتقال من مجتمع الى آخر بمصطلحات بنيوية ، الا انه ينبغي لاجل ذلك التخلي عن بنيوية ما ، في النقطة التي أظهرت فيها عجزها ·

* البنية والتاريخ : التحليل البنيوي والتحليل التاريخي

أبرز بعض من الماركسيين في السنوات الاخيرة أن وجهة النظر البنيوية تنتمي الى الماركسية ، ولذلك باشروا حوارا مع البنيوية (١٩) · في حين ذهـــب ماركسيون آخـــرون يعملون لحسابها مباشرة الى ماركس دون الانشغال كثيرا بهذا الحوار وحاولوا استخراج كل المستتبعات الممكن اشتقاقها من فكره · ونحن من جهتنا نشير ـ وهو أمر من الاصح الاعتراف به ـ الى أن هذا النمط من الابحاث لم يتخل قط عن الماركسية ، وأن هناك عدة ماركسيين ـ علـــى غرار شخصيـــة موليــيـــر الشهيـــرة ـ يتكلمون لغة بنيوية دون أن يعلموا بذلك ·

لنعد الآن الى المشكلة الملموسة التي تشغلنا ، أي مشكلة

العلاقات بين البنية والتاريخ ، لقد سبق وقلنا ان النظرية الماركسية للتاريخ تسمح بتفسير بنيوي لتحول المجتمعات ، وذلك لان هذه النظرية هي ، بالضبط ، تصور بنيوي للتاريخ · واننا نجد عند ماركس العناصر الاساسية لنظرية من هذا النوع : مفهوم المجتمع كنسق أو كبنية ، فكرة العلاقة بين النسق وأجزائه المكونة (أي البنى الخاصة المندمجة فيه) · وكذا فكرة العلاقة بين البنية والعناصر المفردة (الافراد أو النتاجات الخاصة أو الوقائع) ، والمستوى المزدوج الذي يجمع بين الطابع اللاقصدي على صعيد النسق والطابع الواعي على صعيد الافراد ، والعلاقة بين النسق وبين ما هو تاريخي، أو بين التغيرات البنيوية وتحولات نسق ما الى غيره (٢٠) ·· الخ ·

وان مفهوم العلاقة ، الذي لا يمكن ادراك مفهوم النسق أو مفهوم الكل المبنين (بفتح الباء) بدونه ، مفهوم رئيسي عند ماركس ، منذ المراحل الاولى لفكره : نذكر بهذا الخصوص تصوره للفرد ككائن اجتماعي أو كمحصلة لعلاقات (الاطروحة السادسة حول فويرباخ) (٢١) · كما أن مفهومه عن النسق الاجتماعي ككل مبنين(«التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية»)يظهر بكل تحديد منذ مقدمته الشهيرة لل « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » (٢٢) ، حيث يتحدث ماركس عن كل تتمحور حوله بنى مختلفة : البنية الاقتصادية للمجتمع ، التي تقوم عليها بنى أخرى : هي التي تكون البنية الفوقية الحقوقية والسياسية والاديولوجية مع أشكال الوعي الاجتماعي · وعليه فان المجتمع نسق تندمج فيه مجموعة بنى هي : القوى المنتجة ، علاقات

الانتاج ، التنظيم السياسي والحقوقي ، الانسقة الايديولوجية ـ الفن ، الدين ، الفلسفة ٠٠٠٠ الخ ـ واذ يدرك المجتمع ،على هذا النحو ، كتشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية ، فان ذلك يستتبع، في المقام الاول ، دمج العناصر الخاص بكل بنية ٠ غير ان هذه العناصر البنيوية تدخل ، بدورها ، في علاقة ما : من التطابق أو التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ، ومن التعبير: حيث تعبر البنية الفوقية عن القاعدة ٠ وتتمتع هذه العناصر ، من جهة أخرى ، باستقلال ذاتي نسبي ، يتجلى في عدم امكانية اختزال مستوى منها في آخر (مثلا : عدم امكان اختزال المستوى الفني في السياسي ، والايديولوجي في الاقتصادي) ٠ الامر الذي يحول دون اقامة السببية في اتجاه واحد ، ما دام تأثير عنصر بنيوي في الاخر ـ وبسبب طابعه البنيوي بالضبط ـ يدخله ضمن عناصر أخرى من الكل ، وبمعنى ما ، يدخله في مجموع البنية التي تحدد امكانيات وحدود تأثيره٠ان الامر يدور حول « كل » متسلسل ليست عناصره متعادلة ولا تكاد تمتلك أي وزن أو دور قار بصفة نهائية ودائمة ٠ اذ بامكان عنصر من بنية معينة أن يهيمن أو يلعب دورا رئيسيا (مثل السياسة في العصور الاغريقية القديمة ، أو الدين في العصور الوسطى ، أو العلاقات الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي المعاصر) (٢٣) ٠ الا أن العنصر المحدد (بكسر الدال الاولى وتشديدها) في آخر المطاف ، يظل هو العنصر الاقتصادي ٠ فالاقتصاد ، في النهاية ، هو الذي يحدد متى يلعب اللا اقتصادي دورا مهيمنا او رئيسيا في تشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية ما ٠ وهذا التمييز بين الدور الحاسم لبنية المجتمع

الاقتصادية والدور المهيمن أو الرئيسي في تشكيلة اجتماعية معينة ، أمر رئيسي عند ماركس ·ولهذا التمييز وحده أن يقصي الاشكالية الخاطئة لنظرية العوامل ، المتناقضة ، بتصورها البنيوي للتاريخ ·

فالتشكيلة الاقتصادية – الاجتماعية ، اذن ، هي كل مبنين ومتسلسل ، أو نسق من العلاقات والصلات الرابطة بين مختلف المستويات أو العناصر المكونة لها ·

ولا تتجلى هذه البنى الا من خلال وقائع أو علاقات بشرية عيانية ، فالبنية واقعية ، الا أنها لا تتجلى الا في الناس وفي علاقاتهم وأفعالهم العينية · واذا فصلت عنهم أو اختزلت في كلية مستقلة ذاتيا دون أن يؤخذ بعين الاعتبار أنها نتاج للمارسة الابداعية ، فانها تتحول الى مجرد تجريد ·

وعلى النحو ذاته،فان الافراد العيانيين أو أفعالهم،وكذا الوقائع، المعزولة عن البنى المكونة لها، تشكل تجريدا يفترض فصل عنصر علائقي،أو محصلة علاقات ، عن العلاقة نفسها · هذه الكلية الخاطئة التي تفترض الكل في مواجهة العناصر المكونة له ، هي كلية مجردة · وهو تجريد نصل اليه ، تحديدا، بتجاهلنا لطابعها التاريخي ، أي من حيث هي نتاج أو نتيجة للفعالية البشرية · واذا كان بامكاننا أن نتجرد في مرحلة تاريخية معينة ، ولاسباب مناهجية ، من تكوين البنية وتطورها، فان كل بنية هي ، في واقعها الحقيقي ، تاريخية ، بمعنى أنها تتشكل وتتطور كنتيجة لفعالية الناس العملية ·

وعندما نصل الى تحديدنا للتشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية على أنها كل مبنين (بفتح الباء) ومتسلسل ، يصبح علينا الاحتفاظ دائما بشيئين :

أ) علاقة الكل بأجزائه (البنى الخاصة ، الافراد العيانون ، الوقائع ، الخ) ·

ب) طابعها التاريخي (البنية الثابتة نسبيا في لحظة محددة من تطورها ، لا يمكن عزلها عن تكوينها وتطورها) ·

ومعنى التمييز الاول (علاقة البنية بالوقائع أو الاحداث العينية) هو أن المؤرخ ليس بمقدوره البقاء في مستوى البنية، وذلك لان تاريخا بلا أحداث ، بلا أسماء ولا وقائع ، سيكون بالغ التجريد ، مثله في ذلك مثل الكلية التي تظل ، على هذا النحو ، مؤقنمة ، كما يعني أن المؤرخ لا يستطيع ، أيضا ، البقاء في مستوى الاحداث والوقائع التجريبية ، ما دام واقعها الحقيقي لا يتجلى فيها الا من حيث هي عناصر مترابطة ومتعلق بعضها ببعض ضمن كل مبنين ، علاوة على أن هذه الاحداث التجريبية ليست سوى الشكل العياني ـ التاريخي الذي تتجلى فيه البنية الواقعية · ان على الاحداث التجريبية أن تقرأ بنيويا للكشف عن معناها وبعبارة أخرى : ينبغي النظر اليها كعناصر لبنية لا تتجسد هذه الا فيها ، وسوف لن تصبح بدونها سوى هيكل عظمي بدون جسد · وبفضل التحليل البنيوي ، يظهر الكل وأجزاؤه في وحدة من العلاقات والصلات · ونحن نسمي تحليلا بنيويا ذاك الذي يقيم ، تحديدا ، هذا النسق من العلاقات

والصلات ضمن كل مبنين (بفتح الباء) في مرحلة محددة من مراحل تطوره ·

وبامكان التحليل البنيوي ، ضمن حدود هذا الوضع،أن يهمل التغيرات التي تعتمل داخل النسق في كل مرحلة محددة تاريخيا ، فيجري التحليل بالنسبة له علـى صعيد تزامني ، أي حين يمثل الكل ثباتا نسبيا ، وبالتالي تقصى المشاكل المتعلقـة بتكوينه أو تطوره أو تحوله · وبذلك نحصل على نظرية حـول نسق أو كل مبنين ، لا على تاريخ له ·

ويعطينا كتاب « رأس المال » لماركس مثالا بليغا لنظريـة نسق من هذا النوع ، هو نمط الانتاج ، أو النسق ، الرأسمالي· ذلك العمل الذي يقول ماركس ، فعلا ، مشـــيرا اليه : « لـقد اقترحنا على انفسنا البحث فـي نظام الانتاج الرأسمالي وفي علاقات الانتاج والتداول المطابقة له»،(٢٤) انه بحث نظري يتناول نسقا في وضع تاريخي محدد ، هو نسق الرأسمالية المتطـورة التي كان « مقرها الكلاسيكي ، لحد الان ، هو انجلترا » · ومن ثم فان الامر يتعلق ببـــحث نظري يسعى الـــى ابراز القانون الاساسي المهيمن على النسق،والعلاقات الموجودة بين عناصره الداخلية الاساسية ـ البضاعة ، النقد ، رأس المال ، العمـــل المجرد والعياني ، الخ ـ ، وبين بنياته الخاصة ، بالاضافة الى تناقضات وحدود وامكانيات تطوره · وان النسق ـ من حيـث هو نتاج لتكوين وتطور سابقين ـ يمتلك تاريخا · الا أن ماركس لم يقترح على نفسه ـ وهو أمر يظل ثابتا بوضوح في مقدمتـه للطبعة الاولى ، وسوف يؤكده خلال عرضـــه ـ دراسة نمـط

الانتاج الرأسمالي دراسة تاريخية · أكيد أنــه استخدم أدوات تاريخية لكي يعرض لنا ، مثلا ، التراكم الاولي لرأس المال،أي تكوينه التاريخي ، من حين هو « سيرورة تاريخية للتفكك بيــن المنتج ووسائل الانتاج » (٢٥) الا انه لم يفعل التاريخ هنا حقا، وانما هو يوضح أطروحة معينة بطريقة تاريخية : هي اطروحة ان التملك الرأسمالي هو نفي (أو تحطيم) للملكية الخاصــة القائمة على العمل · فعرض هذه القضية هنا بصيغة تاريخيــة هو لصالح البحث النظري · والتعاقبي يخدم التزامني · ويلجأ ماركس ، لاكثر من مرة ، الى هذه الصيغة من العرض التاريخي في « رأس المال » لا في علاقته مع رأس المـــال فحسب (ج١ ، الفصل ٤٢) ، بل ومع النقــد (ج١ ، الفصـــل ٢) ، وفائض القيمة (ج١ ، الفصول : ١١ ، ١٢ ، ١٣) ، ويوم العمل (ج١، الفصل ٨) الخ · الا أننا لا نجد قط من بين هذه التحاليل،مثلما أشار عن حق ، الى ذلك ب٠١٠ غروشان « أي تحليل لا تكــون سيرورة تطور هذا العنصر المكون للنسق أو ذاك غير خاضعــة فيه لتفسير البنية ذاتها أو غير مستندة الى هذا التفسير»(٢٦)· لذلك فمن السهل التشديد في رأس المال ، ومثلما فعل غودولييه، على أولوية دراسة البنى ــ أو ، بامكاننا أن نضيف ، عناصرها ــ بالنسبة لتكوينها وتطورها · وهنا يقول غودولييه بحق انه : « لا يمكن لنا القيام بدراسة تكوين بنية ما مالم نكن « مقودين » بمعرفة سابقة على هذه البنية » (٢٧) كما بقول « وان رفــض كل تاريخانية أو كل أولوية لدراسة نسق مـــا تاريخيا عـــلى دراسته البنيوية هو رفض كلي عند ماركس » (٢٨) ·

كل هذا أكيد ، مثلما هو كذلك ما اكده غروشان بالاشارة الى ان دراسة التطور عند ماركس تلي دراسة البنيـــة ، ودون شك فان تناول تلك الاولوية في ساحة البحث التاريخي الخاص، لا في ساحة البحث النظري ، يستدعي بعض التحديدات٠فلنغير المستوى اذن ، ولننتقل من عمل يقترح ـ مثلما رأينــا ـ اظهار نظرية موضوع أو بنية (**رأس المال**) ، وليـس التاريخ ، الــى عمل آخر لماركس ذاته يهدف فيه الى ابراز نشوء وتطور بنيــة محددة في صيغة محددة ، وليس جوهرها ، هو (الثامن عشر من برومير لوي بونابرت) (٢٩) ٠ حيث نجد الامر يتعلق ببنية سياسية يتم عرضها تاريخيا : هي تاريخ انقلاب ، مع ما يحمله هذا التاريخ من سلسلة من « الظروف والشروط التــي مكنــت شخصا٠متواضعا وغريب الشكل من لعب دور البطــل » (٣٠) ففي هذا العمل يعرض ماركس جزءا من تاريخ فرنسا منذ أيام فبراير ١٨٤٨ الثورية الى ديسمبر ١٨٥١ ، الشهر الذي وقع فيه الانقلاب النابليوني ٠٠ وبما ان الامر يتعلق بعرض ذي صبغة تاريخية ، فان سلسلة كاملة من الاحداث والظروف التي ستتوج بالواقعة الحاسمة ، تعرض في نظام من التعاقب الزمني ،واكثر من ذلك ، مع اقامة علاقة تكوينية بينهــا ٠ وهكـــذا نرى الى الاحداث التاريخية كتظاهرات عيانية للبنية السياسية المندمجة فيها ٠ ويرتكز التحليل التاريخي كلية على الوقائع ، لكن ذلك لا يتم الا لطابعها البنيوي بالضبط،والذي تصير بفعله تظاهرات وتجسيدات لبنية ما ، مع عدم غياب المعرفة بهذا الكل المبنين٠ وهو أمر يتجلى واضحا حين يعالج ماركس ، مثلا ، البنيـــة

الطبقية للمجتمع الفرنسي التي تتطور ضمنها الوقائع · كما يتجلى أيضا في اظهار العلاقات بين مختلف البنى أو بين البنية والفرد في كل تشكيلة اجتماعية ، وذلك ، مثلا ، حين يقول :

« فوق مختلف صيغ التملك ، فوق شروط الوجود الاجتماعية ، تقف بنية فوقية بأكملها من العواطف والاوهام وأنماط التفكير وتصورات الحياة المتعددة والمتكونة على نحو متميز · ان الطبقة بمجموعها تخلقها وتشكلها ثم تحرفها عن أساسها المادي وعن العلاقات الاجتماعية المطابقة لها ، بحيث يصير بامكان الفرد المعزول ، والذي رسخ فيه التعليم والتقاليد كل ذلك ، أن يعتقد بانها هي الدوافع الحقيقية لسلوكه ونقط انطلاقه » (٣١) ·

لقد أدخل ماركس هذه العناصر الخاصة بمعرفة كل تشكيلة اجتماعية لاجل اضاءة التناقضات الموجودة في تلك الفترة التاريخية الملموسة بين التعابير والافكار المنتمية الى الفصائل الطبقية (أي الاورليانيين والملكيين) ومصالحما الواقعية ·

وبذلك رأينا أن العرض التاريخي لا يمكن له الاستغناء عن بعض العناصر الخاصة بتحليل بنيوي ، تزامني ، مثلما رأينا ، قبل ذلك ان البحث النظري لا يستطيع الاستغناء عن الشكل التاريخي ·

ماذا يتبقى ، اذن ، من أولوية التحليل البنيوي اذا أخذنا

بعين الاعتبار بحثا تاريخيا مثل الذي أوصله ماركس الى قمته في دراسته المذكورة آنفا ، ولم نهتم قط بنظرية من النوع الذي أنجزه في « رأس المال » ؟

من المهم هنا توضيح ما اذا كنا ، في هذه الحالة كما في تلك ، نلجأ الى نفس النوع من أولوية التحليل البنيوي على التحليل التكويني ، أو بالاحرى ، التاريخي · وسوف يمكننا فحص هذه المسألة من التحديد ، وبصيغة نهائية ، لماهية العلاقات الحقيقية بين البنية والتاريخ ، وبالتالي ، لامكانيات وجود بنيوية ذات الهام ماركسي ، في التطبيق على المعرفة التاريخية ·

* مشكلة أولوية المنهج البنيوي أو المنهج التاريخي :

من غير الممكن نفي أولوية دراسة البنى على دراسة تكوينها ونشوئها حين يقترح الباحث على نفسه انجاز نظرية عن نسق أو كل مبنين · وتلعب الاوجه التعاقبية أو التاريخية هنا ـ ومثلما سبقت الاشارة الى ذلك ـ دورا مساعدا أثناء العرض · والحال أنه عندما يدعي الباحث تأرخة بنية ما ، فان المستوى الاول تشغله اذ ذاك الوقائع والتحولات التي يتجلى فيها بالملموس تطور هذه البنية · ولا يصبح الامر أمر تحليل الكل في وضع ثابت نسبيا ، بل ، وبالتحديد ، أمر تحليله في تكوينه وانتشاره أو تحوله · وهنا تلعب الاوجه البنيوية للتحليل التاريخي ـ مثل تلك التي أبرزناها في دراسة ماركس

السابق ذكرها ـ دورا مكملا في العرض · وتتم العـودة الى التزامني كلما وقعت الحاجة الى توضيح انتعاقبي ·

وتدرس سيرورة تطور النسق من خلال تجلياته العيانية، الامر الذي يستند الى دراسة تطور الاجزاء الاساسية لكل نسق ذي عناصر متصلة ومترابطة ـ بما يعقبها من تكوين ونشـوء وتحول ـ ، كما يستند الى التحولات البنيويـــة التي تقود من خلال تجلياتها العيانية الى تحـول جذري للنسق والى الانتقال الى نسق جديد · فبامكان كل نسق أن يستوعب سلسلـــة من التحولات دون أن يستلزم ذلـك تحــــولا جذريا له ، وذلك لان النسق ، مثله مثل كل موضوع هو ذو كيف ، وبالتالي ، ذو حد كيفي ، هو حد الملاءمة بين التغيرات الداخلية وبين كيفه ، أو حد « الملاءمة الوظيفية للبنى المختلفة » (٣٢) (قوى الانتـاج وعلاقات الانتاج ، مثلا) داخل نسق معين (نمـط الانتـــاج الرأسمالي) · وهنا ينبغي ادراك سيرورة تطور نسق ما،ثابت نسبيا،لا كتراكم لتغيرات متطابقة مع الحد الكيفي للنسق الذي يمكن اهماله أثناء تحليل بنيوي ، تزامني ، فقط ، بل وينبغـي ادراكها كتغيرات داخلية ، بنيوية ، أي ، كتغيرات كيفيـــة لا تتطابق مع كيف النسق · وتقود هذه التغيرات ـ تحديدا ،لانها غيــر مطابقـة لجوهر النسق ـ الى فقدان توازن هذا الاخير ، والى اختفائه بالتالي ·

بذلك نجد أنه في حين تتم دراسة النسق ضمن التحليـل البنيوي بحيث لا تمـــس تغيراته الداخليـه بحده الكيفي ، ولا تحطم ، بالتالي توازنه النسبي ، فان التحليل التاريخي يدرس

سيرورة التكوين وتطوره أو تحوله الذي يصوغ هذا الحد الكيفي ويغذيه ، ثم يبرزه في التالي · وان ما يبرز حد نمط الانتاج الرأسمالي ، عند ماركس مثلا ، من حيث هو نسق اقتصادي ، هو تحول علاقة التطابق بين بنيتين (قوى الانتاج وعلاقات الانتاج) الى علاقة تناقض حاد · هنا أود الاشارة الى ما يلي :

أ) أن العلاقة بين نسق وآخر هي علاقة استمرار ، علاقة تكوينية ، أو ، على وجه الدقة ، تاريخية ، حتى وان كان مصدر اختفاء نسق ما يقع فيه هو ذاته ؛ وب) حتى وان كانت شروط امكان تكوين نسق جديا تقع فيه هو ذاته فان مصدر الاختفاء المذكور هو ، في الوقت ذاته ، مصدر ظهور أو تكوين لكل مبنين (بفتح الياء) جديد ·

وان مهمة المؤرخ هي اكتشاف العلاقات التكوينية الموجودة بين نسق وآخر – من خلال الوقائع التي تتجلى فيها هذه العلاقات – ضمن سيرورة من التطور والتغير · ويشكل هذا التحليل التكويني هدفا أساسيا له · لهذا تحتل الصدارة هنا دراسة تكوين وتطور البنى من خلال تجلياتها العيانية وتكون مهمة المؤرخ الاولية هي القيام بالتاريخ لا بالتنظير للموضوع أو البنية المذكورة ·

الا أن هذه الاولوية – التي يحددها الشكل (التاريخي) لعرضها – لا تلغي الاولوية التي سبق أن أشرنا اليها حين قولنا ان على معرفة البنية أن تسترشد بتكوينها أو تطورها · فحتى لو كانت الاولوية كمهمة ، كهدف ينبغي تحقيقه من خلال

العرض التاريخي ، تطابق التحليل التكويني ، فان هذا التحليل يفترض بالتأكيد ، معرفة محددة بالبنية كشرط ضروري للدراسه التاريخية • كما أنـــه ليس بالمستطاع ، مثلا ، اثبـات أهمية التغير دون معرفة بالمدى الذي يكون مطابقا فيه أو غير مطابق للحد الكيفي للشيء الذي يتغير ، وتحديد هذا الحد يتطابق ، بصفة خاصة ، مع التحليل البنيوي للنسق المرتبط به • بهـذا يتحول التحليل النظري أو البنيوي الى شرط وأولية ضروريين للعرض التاريخي • وبدون هاتين الفرضيتين النظريتين ، فان المؤرخ سيتخبط بين الوقائع دون قدرة على التمييز بين ما هو مجرد تغير كمي (ملائم للنسق) وما هو تغير كيفي (غير ملائم لكيف النسق) • غير أنه ، من جهة أخرى ، وبما أن الامر يتعلق دائما ـ مثلما رأينا سابقا ـ بنسق محدد تاريخيا ، هو ، في آخر المطاف ، نتيجة أو نتاج للنشـــاط العملي للانســـان في الزمان ، ـ فان تحديد البنية لا يمكن له الاستغناء كلية ـ مثلما يتجلى واضحا في « رأس المال » ـ عـــن المشاكل المرتبطـة بتكوينها وتطورها •

واجمالا ، فان هناك وحدة بين ما هو بنيوي وما هـــو تكويني • أو بين ما هو نظري وما هو تاريخي ، تطابق الوحدة التي لا تنفصم بين التعاقب والتزامن • الا أنه أثناء التحليل ، وانسجاما مع الهدف النهائي للعرض ، قد يشغل هذا الوجه أو ذاك المقام الاول ، دون أن يكون بالمستطاع فصلهما أبدا بشكل تام ، خاصة حين يدور الامر حول بنى اجتماعية أو انسانيـة خاضعة دائما لسيرورة دائمة من التطور •

ان التحليل البنيوي يستدعي التحليل التكويني ، والتكويني البنيوي · وهنا ، تبعا لهيمنة الواحد، منهما أو الاخر ، ينبغي القبول بالفصل الذي يقترحه غروشان بين المنهج البنيوي التكويني (المتطابق تماما مع نظرية موضوع أو كل بنيوي) والمنهج التكويني البنيوي (الممكن تطبيقه على دراسة تاريخ الموضوع ، أي ، دراسة تكوينه وتطوره) (٣٣) · وهو فصل يمكن تبريره ، من جهة أخرى ، بتفهم مطابق للفروقات والعلاقات بين العرض والبحث ، تلك المسألة التي أكد عليها ماركس في رأس المال ·

ان على منهج العرض أن يتميز قطعا عن منهج البحث · فعلى البحث أن يسعى الى استيعاب المادة المدروسة في تفاصيلها ، والى تحليل أشكال تطورها المختلفة والكشف عن صلاتها الداخلية · وفقط بعد انهاء هذا العمل ، يصير بامكان الباحث الشروع في عرض مطابق للحركة الواقعية ·

بمعنى أن العرض يأتي بعد البحث ، وهو ، بالتالي ، نتيجة له · والشيء الذي لا يوجد أو لا يظهر جليا في العرض يكون مفروضا أو مستدعى فيه ، في حين أنه يكون واضحا في البحث · وبامكان العرض أن يتخذ شكلا تاريخيا بعد أن يسترشد ـ على مستوى البحث ـ بالتحليل النظري · وفي العرض النظري ، بدوره ، تتمظهر البنية ، لا في تكوينها وتطورها ، بل كنتاج أو نتيجة ثابتة نسبيا ، وبالتالي فان كل عمل البحث التاريخي الضروري لمتابعة تطور البنية وصولا الى هذه النتيجة ، أو كل الادوات التاريخية المستعملة لاضاءة أو

تأسيس أطروحة مـــا ، بامكانهما أن يمكثا في الظل ، دون أن يعني ذلك أنهما يغيبـــان ـ يســـتوعبان بالمعنى الجـــدلي ـ في العرض النظري ·

وعلى وجه الاجمال ، حين يتم الحديث عن أولوية دراسة البنى على دراسة تكوينها وتطورها ، فانه لا يمكن فهم هـــذه الاولوية بمعنى مطلق · فاذا كـــانت البنية تدرس كنتاج ثابت نسبيا ، فسوف لن يكون مهما النظر الى ظواهرها في نظـــــام تاريخي ، حتى وان كانت هذه الدراسة تسعى الى اقامة نظرية عنها وليس تاريخا لها · ولو أننا ، على العكس مـــــن ذلـــك ، زعمنا دراسة البنية كسيرورة من التكوين والتطور والتحول ، فسيكون علينا فحص ظواهرهـــا في نظـــام التعاقب الواقعي ، وذلك لان ما يبحث عنه هو اقامـــة علاقاتها التكوينية ، هـــو تاريخها ·

في الحالة الاولى لم يتم التخلي عن التاريخ ، اذ كان حاضرا في البحث ، وهو في العرض خاضع للتحليل البنيوي · وفي الحالة الثانية ، كان البنيوي ـ بعيدا عـــن أن يكون غائبا ـ حاضرا كدليل في سياق البحث ، الا أنه ظل في العرض متوقفا على شكله التاريخي · ولا يعني هذا الخضوع للجانب البنيوي الى متطلبات العرض التاريخي ، بشكل من الاشكال ، سقوطـــا في تجربية تاريخية لا يمكن الوصول اليها بالفصل نهائيا بين التاريخي والمنطقي · وعلى ذات النحو ، فان خضوع التاريخي الى التحليل البنيوي ، النظري ، لا يستدعي السقوط في التأمل الفارغ أو في التنظيروية · فنحن لا نصل الى هذا المستوى الا

حين ينفصل التحليل المذكور تماما عن حركة الواقعي (التاريخي) نفسها · وعليه ، فانه لا يصح الحديث عن أولوية مطلقة للبنية أو للتاريخ ، وبالتالي ، أولوية المنهج البنيوي أو المنهج التاريخي ·

بناء على كل ذلك تستدعي امكانية تطبيق البنيوية على التاريخ،تحليلا بنيويا للوقائع والاحداث التاريخية من حيث هي تجليات عيانية لنسق اجتماعي من العناصر والعلاقات والصلات · الا انها تستدعي ، أيضا ، ضرورة دراسة الانساق أو العلاقات القائمة فيما بينها كسيرورات تكوين ، كتطور ، وتحول · والحال أنه ينبغي دراسة هذه العلاقات التكوينية ، بدورها ، بنيويا ، من حيث هي علاقات تتحرك داخليا ضمن الكليات المبنينة ذاتها ·

ويفترض تاريخ بنيوي حقيقي ، تبعا لذلك ، أن سيرورة التطور هي سيرورة وحدة وتمايز ، سيرورة أتصال وانفصال، سيرورة تواصل وقطيعة · ويصبح تطبيق المبدأ البنيوي على التاريخ ممكنا من حيث أن كل بنية اجتماعية هي تاريخية : أي أن البنية ، حتى وان كانت تبدو مستقرة نسبيا ، استقرارا متطابقا مع حد كيفي ما ، فانها خاضعة لسيرورة من التطور، تتبنين التغيرات فيها وتتفكك · وان بنيوية تجعل من البنية تيمة (وثنا) ، أو تقلص تغيراتها الى مجرد تحولات لبنى منفصلة في الزمان ، هي وحدها التي تغلق أمام البنيوية أبواب الولوج الى التاريخ الحقيقي ·

نقل النص عن الاسبانية : **مصطفى المسناوي**

هوامش :

١) كلود ليفي ستراوس : **الفكر المتوحش** ، مكسيكو ـ بوينوس آيريس ، أساس الثقافة الاقتصادية ، ١٩٦٤ ، ص ٣٦٣ ٠

٢) بخصوص العلاقات بين العقلانية واللاهوت التاريخيين ، وكذا بين الممارسة الابداعية القصدية وغير القصدية في التاريخ : أنظر الفصل الخامس (« الممارسة الابداعية ، العقل والتاريخ ») من الجزء الثاني لكتابي : **فلسفة الممارسة** الابداعية . مكسيكو ، د٠ ف ، دار النشر **غريخالبو** ، ١٩٦٧ ٠

٣) أنظر ، فردينان دي سوسير : **دروس في الالسنية العامة** ، الترجمة الاسبانية والتصدير والتعليق لأماندو ألونسو ، بوينوس آيريس ، منشورات لوسادا ، ١٩٤٥ ٠

٤) نفس المصدر ، ص ١٦٢ ٠

٥) أنظر : نيكولاي س ـ تروبتسكوي : **مبادىء الفونولوجيا** (الترجمة الفرنسية ل ج٠ كانتينو ، باريس ، ١٩٤٩) ، ورومان جاكوبسون : **دراسات في الألسنية العامة** ، باريس ، ١٩٦٣ ٠ ومن الممكن تقويم الوضعية الحالية لمدرسة براغ في مجموعة من الاعمال المختلفة المعنونة ب : **مدرسة براغ اليوم** (أعمال براغ الألسنية ، ١ ، ١٩٦٤) ٠ وعن الغلوسيماتيك بالامكان الرجوع الى : ٥ ل٠ يا مسليف : **تمهيد لنظرية حول اللغة** ، بلومنغتون ، انديانا ١٩٥٣ **ودراسات ألسنية** ، كوبنهاغ ، ١٩٥٩ ، وكذا الكتاب الذي ألفه يامسليف بتعاون مع هـ٠د٠ أولدال :

الوجيز في الغلوسيماتيك ، كوبنهاغ ، ١٩٦٧ ·

٦) أنظر : ك· ليفي ستراوس : **البنى الاولوية للقرابة** ، المطبوعات الجامعية الفرنسية ، باريس ١٩٤٩ ·

٧) ك· ليفي ستراوس ، **الانتروبولوجيا البنيوية** ، بلون باريس ، ١٩٥٨ ، ص ٣٩ ·

٨) في : **ميتولوجيك** (أساطيريات) ، وهي سلسلة نشر منها لحد الان مجلدان : **النيء والمطبوخ** (١٩٦٤) ، **ومن العسل الى الرماد** (١٩٦٦) · أنظر أيضا العمل المذكور آنفا (**الفكر المتوحش**) ·

٩) ك· ليفي ستراوس **الفكر المتوحش** ، ص ٣٦٥ ·

١٠) أنظر درسه الافتتاحي بالكوليج دو فرانس ، ٥ يناير ١٩٦٠ (**الدروس الافتتاحية** ، ص ٢٣) ·

١١) المصدر السابق ·

١٢) « تصدير » موس ل : **علم الاجتماع والأنتروبولوجيا** ، باريس ، المطبوعات الجامعية الفرنسية ، ١٩٥٥ ، ص xix

١٣) نفس المصدر ·

١٤) نفس المصدر ، ص (x/ix) ·

١٥) كلود ليفي ستراوس : **الفكر المتوحش** ، ص ٣٧٣ ·

١٦) نفس المصدر ·

١٧) نفس المصدر ، ص ٣٧١ ·

١٨) ن· م· ص ٣٦٩ ·

١٩) أنظر بهذا الخصوص عمل موريس غودولييه : **العقلانية واللاعقلانية في الاقتصاد** ، باريس ، ١٩٦٦ (الترجمة الاسبانية لمنشورات القرن ٢١ ، ١٩٦٧) ، الذي يجمع فيه بين البنيوية والماركسية بخصوبة في معالجته للمشاكل التي تلافاها البنيويون ، والمتعلقة بتكوين وتطور البنى الاجتماعية · وانظر أيضا عملا آخر أكثر جدة ، يبرز الطابع البنيوي لبحث ماركس في « **رأس المال** » (« **النسق ، البنية والتناقض في رأس المال** » ، **مجلة الأزمنة الحديثة** ، العدد ٢٤٦ ،

باريس ، نوفمبر ١٩٦٦ ، عدد خاص بـ « مشاكل البنيوية ») ٠ كذلك تقترن الماركسية بالبنيوية في أعمال ل٠ ألتوسير وتلامذته ٠ أنظر : ل٠ ألتوسير ، **دفاعا عن ماركس** ، (الترجمة الاسبانية لمعهد الكتاب ، لاهافانا ، ١٩٦٦) ، ول٠ ألتوسير ج٠ رانسيير ٠ ب٠ ماشري ، ر٠ ايستابل ، وا٠ باليبار : **قراءة رأس المال** ، الجزء الاول والثاني ، باريس ، ١٩٦٥ ٠ (الطبعة الاسبانية لمعهد الكتاب ، لاهافانا ، ١٩٦٦ و ١٩٦٧) ٠

٢٠) تتجسد هذه المجهودات ، مثلا ، في عمل الفيلسوف السوفياتي ب٠ أ٠ غروشان : **دراسات منطقية في البحث التاريخي** ، موسكو ، ١٩٦١ ، (بالروسية) ، الذي يشكل تطبيقا فذا للمنهج البنيوي على المعرفة التاريخية ٠ والواقع أن الامر يتعلق بدراسة لبنية تطور موضوع معقد منظور اليه كنسق من العلاقات وكذا بدراسة المشاكل التي تطرحها المعرفة به علميا٠وان بالامكان ايجاد فهم ـ صحيح لمفهوم الكلية ـ في مواجهة المفهوم التيمي (الصنمي) عنها ، والخاص ببنيوية ما ، أو في مواجهة الاختزالات الاجتماعوية ـ في عمل الفيلسوف التشيكي كارل كوسيك : **جدل الملموس** الاسبانية لاسانشيز باسكيز ، مكسيكو ، د٠ ف٠، منشورات غريفالبو ، ١٩٦٧) ٠

٢١) بخصوص هذا المفهوم : أنظر الملحق الاول (« وعي الماهية الانسانية عند ماركس ») من كتابي المذكور آنفا : **فلسفة الممارسة الابداعية** ٠

٢٢) انظر هذا التصدير في : ك٠ ماركس وف ٠ انجلز ، **الأعمال المختارة** ، الطبعة الاسبانية ، في مجلدين ، المجلد الاول ، موسكو ، ١٩٥١ ، الصفحات ٣٣١ ٣٣٥ ٠

٢٣) ك٠ ماركس ، **رأس المال** ، المجلد ١ ، الترجمة الاسبانية ل ف٠ روسيس ، مكسيكو ـ بوينوس آيريس ، أساس الثقافة الاقتصادية ، ١٩٦٤ ، ص : ٤٦ ٠

٢٤) ك٠ ماركس ، **رأس المال** ، المجلد ١ ، ص .(xiv)

٢٥) ك٠ ماركس ، **رأس المال** ، المجلد ١ ص ٦٠٨ ٠

٢٦) ب٠ أ٠ غروشان ، **دراســـات منطقية في البحث التاريخي** ، الطبعة الروسية ، ص ١٦٢ ٠

٢٧) م٠ غودولييه ، « النسق ، البنية والتناقضات في كتاب رأس المال » ، مجلة **الأزمنة الحديثة** ، العدد ٢٤٦ ، ص ٨٣٩ ٠

٢٨) م٠ س ، ص ٨٤٣ ٠

٢٩) أنظر : ك٠ ماركس وف ٠ انجلز : **الأعمال المختارة** ، الطبعة المذكورة ، المجلد الاول ٠

٣٠) م٠ س٠، ص ٢٢١ ٠

٣١) ك٠ ماركس : **الثامن عشر من بروميرلويس بونابرت** ، المصدر السابق ، ص ٢٤٧ ٠

٣٢) أنظر : م٠ غودولييه : « النسق ، البنية والتناقض في كتاب رأس المال » ، مجلة **الأزمنة الحديثة** ، العدد ٢٤٦ ، ص ٨٤٩ وما يليها٠

٣٣) ب٠ أ٠ غروشان ، م٠ س ، صص : ٢٠٩ ــ ٢١٠ ٠

(*) كاتب هـــذا النص هـــو المفكر الاســباني المقيم بمكسيكو Adolfo Sanchez Vazquez ،وقد نقلناه عن العدد ٥٥ من مجلة **CASA DE LAS AMEMRICAS** لاهابانا ، كوبــا) مساهمة في تعريف القارىء العربي على بعض ملامح الفكر الفلسفي التقدمي بأمريكا اللاتينية ، وعلى « خصوصيــة » نقاش المفكرين الامريكيين اللاتينيين للعلاقة بين البنيوية والماركسية ٠

يتأرجح مصطلح « تاريخ » بين عددٍ كبير من المعاني. فليفي ستراوس يتحدث عن « التاريخ الذي يصنعه الناس دون معرفة به » ، وعن « تاريخ الناسُ مثلما يصنعونه ، عن معرفة به » ، ثم يتحدث ، في النهاية ، عن « التأويل الذي يقوم به الفيلسوف لتاريخ الناس ، أو عن تاريخ المؤرخين »(١). وهي معان نستطيع اليوم تلخيصها ــ علاوة على بعض المعاني الأخرى الممكن إضافتها إليها ــ في معنيين : التاريخ الواقعي الذي يصنعه الناس عن معرفة به أو عن غير معرفة ، والتاريخ الذي يصنعه الفلاسفة والمؤرخون ، عن وعي به ، كنظرية أو كتفسير لما تعاقب فعلا في الزمن. إن هذا التاريخ الواقعي ، ما أن يتم رفعه الى صعيد الفكر ، حتى لا يظل نفس التاريخ مثلما عاشه صانعوه أنفسهم أو مثلما يعيشه اليوم ــ مثاليا واستعاديا ــ أولئك الذين يبحثون فيه عن دعائم إيديولوجية يسندون إليها حاضرهم. وككل نظرية تسعى لأن تصبح علما ، يستطيع التاريخ بدوره أن يصبح علما فعليا ، لكن شريطة أن يخرج من مجال المعيش والمرغوب فيه ، بعبارة أخرى ، شريطة ألا يظل في نطاق الايديولوجيا البحتة.

دَارُ الحَدَاثة
للطبَاعَة وَالنشر وَالتوزيع ش.م.م.
لبنان ـ بيروت ص . ب ١٤/٥٦٣٦

الثمن ٣ ل.ل.